تقييم أداء شعبة الحليب الجزائرية في ضوء السياسة الجديدة لتطويرها

Evaluating the performance of the Algerian Milk Division in light of the new policy for its development

سالم محادي[1]، مهني بوريش[2]*

[1] جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، salem.mehadi@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، mhenni.bouriche@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/22 **تاريخ القبول: 2020/06/07** **تاريخ النشر: 2020/06/20**

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تقييم مؤشرات أداء شعبة الحليب الجزائرية في ضوء السياسة الجديدة التي تبنتها الدولة لتطوير الشعبة سعيا منها لتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة أساسية للمستهلك الجزائري والقضاء على التبعية الخارجية.

إنّ تحليل البيانات الخاصة بإنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله أثبت فشل السياسة المنتهجة في هذا القطاع في تحسين أداء شعبة الحليب الوطنية نظرا لعدة أسباب نحاول التعرف عليها وتشخيصها وتقديم الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تجاوز العقبات وتصحيح الاختلالات.

كلمات مفتاحية: شعبة الحليب الجزائرية، التبعية الخارجية، أنظمة الدعم، مؤشرات الأداء.

تصنيفات**JEL :** L52، P47، Q10.

Abstract:

This paper aims to evaluate the performance indicators of the Algerian Milk Division in the light of the new policy adopted by the state to develop the division in an effort to achieve self-sufficiency from a basic material for the Algerian consumer and eliminate external dependency.

* المؤلف المرسل

The analysis of data on fresh milk production, collection, and transformation has proven the failure of the policy pursued in this sector to improve the performance of the National Milk Division due to several reasons that we try to identify and diagnose and provide suggestions that would contribute to overcoming obstacles and correcting imbalances.

Keywords: Algerian milk division; External dependency; Support systems; Performance indicators.

Jel Classification Codes: L52, P47, Q10.

1.مقدمة:

إن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية للأسواق الخارجية في مجال الصناعات الغذائية بصفة عامة وشعبة الحليب بصفة خاصة، وقد تبنت السلطات من خلال البرامج الفلاحية التي تم تطبيقها في السنوات الأخيرة (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي) سياسة جديدة للتخلص من هذه التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة أساسية للمستهلك الجزائري. هذه السياسة الجديدة على خلاف السياسات السابقة أولت أهمية بالغة للتنسيق العمودي بين مختلف الفاعلين في الشعبة من خلال العقود المكتوبة والرسمية المبرمة فيما بينهم.

إن استيراد مسحوق الحليب يمتص مبالغ كبيرة من ميزانية الدولة باعتبار أن الملبنات تعتمد بالدرجة الأولى في عملية التحويل على المسحوق المستورد وللتقليل من فاتورة واردات مسحوق الحليب عمدت الدولة في إطار السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب إلى وضع مجموعة متكاملة من الإعانات يستفيد منها جميع المتعاملين في الشعبة الذين يتدخلون في مختلف حلقات السلسلة (مربي الأبقار الحلوب ووحدات جمع الحليب ومصانع التحويل). هذه التحفيزات والإعانات الممنوحة للفاعلين في الشعبة لم تضع حدا للواردات من مسحوق الحليب التي لا تزال في مستويات مرتفعة مما يجعل الاقتصاد الوطني يواجه صعوبات ناجمة عن تقلبات الأسعار ومختلف المخاطر الأخرى المترتبة عن تبعيته للسوق الدولية لمسحوق الحليب.

1.1.الإشكالية:

انطلاقا من هذا العرض العام لموضوع البحث، تتبلور الإشكالية الرئيسية التالية:

لماذا فشلت السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب الجزائرية في تحسين أداء الشعبة والتخلص من تبعيتها للأسواق الخارجية؟

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيم تتمثل مظاهر فشل السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب في الجزائر؟
- **ماهي أسباب** عدم فعالية آليات الدعم التي انتهجتها الجهات الوصية من أجل مضاعفة إنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله؟
- كيف يمكن معالجة الجوانب السلبية التي حالت دون نجاح السياسة التي تبنتها السلطات الفلاحية لتطوير شعبة الحليب؟

1.2. الفرضيات

قصد إعطاء الأجوبة الأولية للتساؤلات الفرعية نضع الفرضيات التالية:

- إنّ زيادة الواردات من مسحوق الحليب والتي لا تزال تمتص جزء معتبر من ميزانية الدولة تعكس بوضوح تبعية شعبة الحليب ومشتقاته للأسواق الخارجية.
- بالرغم من ضخامة المخصصات المالية المسخرة في شكل تحفيزات وإعانات إلا أن نتائج السياسة المنتهجة كانت محدودة وقد يكون موقع الخلل في آليات دعم استهلاك وإنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله، مما يستوجب إعادة النظر في نظام تسقيف سعر حليب الأكياس وطريقة تقديم الإعانات لمختلف الفاعلين بهدف تحسين فعالية أنظمة الدعم.
- إن معالجة الجوانب السلبية التي حالت دون نجاح السياسة التي تبنتها السلطات الفلاحية لتطوير شعبة الحليب يتطلب مضاعفة الجهود التنظيمية والرقابية من الجهات الوصية من أجل التطبيق الصحيح للقرارات في الميدان والتوجيه الفعال للغلافات المالية المخصصة للدعم، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بجميع حلقات الشعبة بما فيها إنتاج الأعلاف.

وبغرض اختبار هذه الفرضيات، تم تقسيم هذا المقال إلى ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الآتي:

✓ السياسة الجديدة لشعبة الحليب في الجزائر

- ✓ أنظمة الدعم المطبقة في شعبة الحليب
- ✓ تقييم مؤشرات أداء الشعبة.

2. **السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب في الجزائر**

نتناول في هذا العنصر أهم ركائز ومميزات السياسة الجديدة لشعبة الحليب التي اعتمدتها الدولة لتنظيم وإدارة هذه الأخيرة مع الإشارة إلى الجهود التي تبذلها السلطات لتلبية احتياجات هذه الشعبة في إطار البرامج الفلاحية الفرعية المعتمدة، كما نحاول إبراز الأهمية التي أولتها الدولة لشعبة الحليب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

1.2. شعبة الحليب في إطار المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية

يعرف المخطط الوطني للتنمية الريفية الفلاحية بأنه استراتيجية كلية تهدف لعصرنة وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويعتبر المخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بمثابة الاستجابة من السلطات لتطلعات الفاعلين في هذا القطاع، حيث نجد أنّ الأهداف التي حددها المخطط هي نتيجة تحليل مفصل لواقع القطاع الفلاحي مع الأخذ بعين الاعتبار نقائص السياسات الفلاحية السابقة. وفي ظل هذا المخطط استفاد القطاع الفلاحي من زيادة كبيرة في المساعدات مقارنة بحجم الميزانية المخصصة للقطاع في إطار السياسات الفلاحية السابقة.

2.2. شعبة الحليب في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي

تتمحور سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاثة ركائز أساسية هي : التجديد الفلاحي، التجديد الريفي و برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني، بحيث تركز الركيزة الأولى على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، حيث يهدف إلى ما يلي: تعزيز قدرات الإنتاج؛ زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛ تأمين واستقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛ عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية. وبهذا فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة" فرع"، لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول خلق القيمة المضافة على طول السلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك (عمراني، 2014، صفحة 7).

وفي إطار التجديد الريفي تم برمجة 12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة خلال الفترة 2009-2014 وأطلق منها 10842 مشروع أي بنسبة 89٪ بحيث تحقق منها 8468 مشروع في نهاية 2014، أي بنسبة 60 ٪ (يونس، 2015، صفحة 174). وتعتبر المشاريع الجوارية أهم الأدوات المعتمدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية وتحقيق أهداف السياسة الوطنية للتجديد الريفي والزراعي، وذلك من خلال تفعيل مشاركة سكان الأرياف في عمليات التنمية والإنصات لانشغالاتهم واقتراحاتهم، ووضع الآليات والإجراءات الملائمة لدعم حاجياتهم ومرافقتهم في تنفيذ وإنجاح مشاريعهم.

جاءت السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب من أجل تطوير الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ووضع حد لاستيراد مسحوق الحليب بحيث تزامن وضع هذه السياسة مع الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2007. بحيث منذ سنة 2008 كلفت الدولة الديوان الوطني المهني للحليب (Office National Interprofessionnel du Lait) ONIL بتطبيق هذه السياسة في الميدان. ولقد خصصت الدولة في هذا الإطار ميزانية معتبرة من أجل تطوير هذه الشعبة، وكلف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته بتطبيق وإدارة هذه السياسة ميدانيا من خلال إبرامه لعقود مع مختلف المتدخلين في الشعبة، ويلتزم هؤلاء المتعاقدين باحترام الشروط المنصوص عليها في العقد (الاتفاقية المبرمة بين الطرفين) وذلك من أجل تحقيق مختلف الأهداف التي سطرتها السلطات المعنية.

إن صناعة حليب الأكياس في الجزائر يمثل جزء معتبر من نشاط الملبنات الوطنية خاصة تلك التابعة للمجمع العموميGIPLAIT. حسب مخلوف مليك(MAKHLOUF, 2015, p. 119) ، فإن صناعة حليب الأكياس في سنة 2012 مثلت ما يعادل 50.1% من إجمالي الإنتاج الوطني للحليب ومشتقاته وخلال نفس السنة المجمع العمومي (GIPLAIT) ساهم بانتهاج 970 مليون لتر من حليب الأكياس وهو ما يمثل 88.5% من مجموع الحجم الكلي لإنتاج المجمع وبلغت الحصة السوقية الوطنية لمجمع GIPLAIT لنفس السنة 59.4% من إنتاج حليب الأكياس. إن ميزانية الدولة المخصصة لتطوير شعبة الحليب والتي يتم توزيعها على المتعاقدين من طرف ONIL وفق آليتين أساسيتين هما: دعم استيراد مسحوق الحليب لمواصلة تسقيف سعر حليب الأكياس المبستر وتقديم إعانات لمختلف المتعاملين لتشجيعهم على زيادة الإنتاج والمساهمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة الوطنية في هذا المجال والمتمثلة أساسا في زيادة الإنتاج الوطني وتقليص حجم الواردات ومن ثم إلى الاكتفاء الذاتي من مادة أساسية واستراتيجية،

بالإضافة إلى خلق نسيج صناعي مندمج بواسطة الرفع من نسبة الاندماج بين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعات الغذائية، الأمر الذي يساهم في تقليص نسبة تبعية الصناعة الغذائية الوطنية للأسواق الخارجية.

3. أنظمة الدعم المطبقة في شعبة الحليب

خلافا لغيرها من منتجات الألبان التي يتم تسعيرها في السوق الحرة، فإنّ الحليب المبستر LPS (Lait Pasteurisé en Sachet) يعتبر مادة أساسية للاستهلاك (من المواد الغذائية الضرورية) ينبغي أن يكون سعره منخفضا نسبيا بما يتوافق مع القدرة الشرائية لشرائح المجتمع ذوي المداخيل الضعيفة، وبالتالي فان أسعار الاستهلاك التي وضعتها الدولة هي أقل بكثير من السعر الحقيقي للحليب LPS ولا تغطي تكاليف الإنتاج لمنتجي الحليب والمحولين. وللحديث بأكثر تفصيل عن هذه النقطة سنتطرق إلى العناصر التالية:

- ✓ دعم أسعار استهلاك حليب الأكياس
- ✓ دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج
- ✓ تطور الأسعار الحقيقية لإنتاج الحليب الطازج والأسعار الحقيقية لاستهلاك حليب الأكياس.

1.3. دعم أسعار استهلاك حليب الأكياس (LPS)

في عملية الدعم هذه ينبغي التعويض عن الفرق بين سعر الإنتاج وسعر البيع لأن تكلفة الإنتاج هي أكبر من سعر البيع المسقف والمقدر بـ 25 دج /للتر. قبل عام 2008 كانت تمنح إعانات مالية لمنتجي الألبان من قبل صندوق تعويضات الدولة للمواد الغذائية يتم حسابها سنويا على أساس السعر المرجعي الثابت وفقا لمتوسط سعر شراء مسحوق الحليب المستورد، وبعد عام 2008 توقفت الدولة عن تقديم الدعم المباشر لمنتجي الألبان لتعويض الفرق بين سعر البيع وتكلفة إنتاج الحليب LPS، وبالمقابل أوكلت المهمة إلى الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته الذي أصبح هو من يقوم بعملية توزيع المادة الأولية المستوردة بسعر ثابت ومدعم بغض النظر عن تقلبات الأسعار.

الجدول 01: "تطور نظام الأسعار المطبقة على استهلاك الحليب المبستر(الوحدة: دج/لتر)"

البيان	قبل 1995	متوسط الفترة 2000-1995	متوسط الفترة 2007-2001	متوسط الفترة 2013-2008
تكلفة حليب الأكياس	10.1	18.5	39.0	23.35
هامش ربح الملبنات	(4.0)	(5.5)	(6.0)	(1.0)
سعر الاستهلاك المسقف	8.5	10.5	25.0	25.0
قيمة تعويض الدولة للملبنات	1.6	8.0	14.0	0.0

المصدر: ترجمة الباحثان انطلاقا من: MAKHLOUF malik, Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs, cas de la wilaya de Tizi-ouzou, thèse Doctorat Option : économie rurale, Université Mouloud Mammeri , 2015, P 54.

نلاحظ من الجدول أن الدعم الذي تقدمه الدولة للملبنات نظير بيعها لحليب الأكياس بالسعر المسقف قبل 2008 كان دعما مباشرا ثم أصبح بعد هذه السنة دعما غير مباشرا، حيث أنّ قيمة تعويض الدولة للملبنات التي تنتج حليب الأكياس شهدت ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 1,6 دج/ل قبل سنة 1995 إلى 8,0 دج/ل كمتوسط الفترة الممتدة بين 1995 و2000 ثم إلى 16,0 دج/ل كمتوسط الفترة الممتدة بين 2001 و2007. ومنذ سنة 2008 أصبح الدعم الذي تقدمه الدولة للملبنات للاستمرار في تنفيذ سياسة تسقيف سعر حليب الأكياس غير مباشر، بمعنى أن الدعم أصبح يخصص للمادة الأولية (مسحوق الحليب) وليس للمنتج النهائي (حليب الأكياس) كما كان الحال قبل سنة 2008، لذلك نلاحظ من الجدول أن قيمة تعويض الدولة للملبنات والمخصص للمنتج النهائي (حليب الأكياس) خلال الفترة (2008-2013) معدومة.

2.3. دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج

إنّ دعم أسعار إنتاج الحليب الطازج يكون من خلال تحديد الدولة سنويا لسعر الحليب الطازج المحلي على أساس السعر الأدنى المضمون (PMG)، هذا الأخير يمثل السعر الأساسي للتنسيق بين الملبنات والمربين، كما تمنح الدولة إعانة إضافية للمنتجين تدفع من قبل الإدارات الوصية والتي تمثل الفرق بين السعر الأدنى المضمون والسعر المرجعي، وحساب السعر المرجعي يكون على أساس متوسط سعر مسحوق الحليب المستورد، هذه الآلية تسمح بحماية المنتجين

المحليين للحليب الطازج من منافسة مسحوق الحليب المستورد و بالتالي تحفيز الملبنات الوطنية على جمع وتحويل الحليب الطازج المحلي.

منذ سنة 2008 كان التسعير السنوي للحليب الطازج يتم تحديده بعد التفاوض بين ممثلي الفاعلين في الشعبة: الديوان الوطني المهني للحليب والكنفدرالية الجزائرية لمنتجي ومحولي الحليب واللجنة المهنية للحليب، هذه الطريقة مماثلة لما هو معمول به في فرنسا حيث يتم التسعير على أساس ما تم الاتفاق عليه من طرف ممثلي المنتجين و هي الفيدرالية الوطنية لمنتجي الحليب (FNPL) وممثلي التعاضديات وهي الفيدرالية الوطنية لشراكة الحليب(FNCL) وممثلي المحولين: الفيدرالية الوطنية لصناعة الحليب(FNIL) (RAT-ASPERT.O, 2014, p. 3).

الجدول 02: "تطور الأسعار المطبقة على الحليب الطازج (الوحدة: دج/لتر)"

البيان / السنوات	1996 2000	2001 2004	2005 2008	2009 2013	2014 2016
السعر الأدنى المضمون للحليب الطازج الذي تدفعه الملبنات للمنتجين	22	27	27	32 -30	34 -33
السعر المرجعي المحسوب انطلاقا من مسحوق الحليب المستورد	30	36	40	54 -51	36
مجموع الإعانات المقدمة:	**8**	**9**	**13**	**21**	**21**
- للمنتجين	4	5	7	12	12
- للمحولين	2	2	2	4	4
- للمجمّعين	2	2	4	5	5

المصدر: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر الحليب الطازج الذي يدفع للمربين (سعر الأساس: السعر الأدنى المضمون بدون إعانات) لم يتغير إلا قليلا منذ 20 سنة (السعر الأدنى المضمون خلال فترة الدراسة انتقل من 22 دج /ل سنة 2000 إلى 34 دج سنة 2016) بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 0.6 دج/ل (34-20/22=0.6)، في حين شهدت أسعار المدخلات الزراعية الرئيسية ارتفاعا فاحشا في نفس الفترة خاصة بسبب التدهور الكبير لقيمة العملة الوطنية.

أما بالنسبة للسعر المرجعي الذي يحسب على أساس متوسط سعر التكلفة من مسحوق الحليب المستورد، سجل ارتفاعا معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2009 و2013 بسبب ارتفاع سعر هذه المادة في السوق العالمية، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر كثيرا فمع مطلع سنة 2014 تراجع السعر المرجعي حيث أصبحت قيمته تعادل 36 دج/ل خلال الفترة (2014-2016).

أما فيما يخص مجموع الإعانات المقدمة فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 8 دج/ل سنة 2000 إلى 21دج سنة 16 20.

كما نلاحظ أن السعر الأدنى المضمون خلال الفترة 2014-2016 كان ما بين 33 و35 دج للتر ومعناه أن الملبنات تقوم بدفع للمربين ما قيمته 33 إلى 35 دج للتر وذلك حسب نوعية الحليب الطازج، أي أن السعر يتغير بصفة طردية مع نسبة المادة الدسمة المحتواة في اللتر الواحد.

كما نلاحظ أن تطور قيمة الدعم المقدمة للمنتجين كانت أكبر مقارنة بتطور قيمة الدعم المقدمة للمحولين ولمجمّعي الحليب، حيث أنه خلال الفترة 1996 إلى 2013 ارتفعت قيمة الدعم المخصصة للمنتجين بـ 8 دج في حين أن الدعم المخصص لكل من المحولين ومجمّعي الحليب ارتفع خلال نفس الفترة بـ 2دج و3 دج على التوالي.

3.2. تطور الأسعار الحقيقية لإنتاج الحليب الطازج والأسعار الحقيقية لاستهلاك حليب الأكياس خلال الفترة (2001 -2015)

حساب السعر الحقيقي يكون بالعلاقة التالية: السعر الحقيقي= السعر الاسمي / معدل التضخم

الجدول 03: " تطور سعر الحليب الطازج بدلالة معدل التضخم خلال الفترة (2001 -2015)" سنة الأساس هي 2001؛

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	100	101.4	105.8	110	111.5
السعر الاسميDA/L	22	25	25	25	27
السعر الحقيقيDA/L	22	24.6	23.65	22.74	24.22
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
معدل التضخم	114.1	118.3	124	131.1	136.2
السعر الاسميDA/L	27	27	27	29	30

السعر الحقيقيDA/L	23.67	22.83	21.77	22.12	22.02
السنوات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
معدل التضخم	142.4	155.1	160.11	164.77	172.65
السعر الاسميDA/L	32	32	36	36	36
السعر الحقيقيDA/L	22.47	20.64	22.84	21.84	20.85

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة للتضخم والديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

إن تسعير اللتر الواحد للحليب الطازج في الجزائر لا يتم على أساس تكاليف الإنتاج في المستثمرات الفلاحية لتربية الأبقار الحلوب، لان الدولة تقوم بتحديد سعر أدنى مضمون (PMG: Prix Minimum Garantie) والذي تدفعه الملبنات لمربي الأبقار وبالتالي فإن مختلف الإعانات المقدمة لمربي الأبقار ووحدات تجميع الحليب والملبنات هي التي تغطي الفارق بين السعر الأدنى المضمون (PMG) والسعر المرجعي(Prix de Référence) بحيث أن هذا الأخير يتم حسابه على أساس متوسط تكلفة الواردات من مسحوق الحليب. والغرض من هذه الآلية هو تشجيع الملبنات على تجميع وتحويل الحليب الطازج المحلي.

الجدول 04: "تطور الأسعار الحقيقية لحليب الأكياس المدفوعة من طرف المستهلكين خلال الفترة (1995 -2015)" (سنة الأساس هي 2001).

السنوات	**1995**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**
السعر الاسمي DA/L	10.5	20.0	25	25	25	25
السعر الحقيقي DA/L	14.8	20.8	25	24.6	23.6	22.7
معدل التضخم	70.8	96	100	101.4	105.8	110
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
السعر الاسمي DA/L	25	25	25	25	25	25
السعر الحقيقي DA/L	22.4	21.9	21.1	20.2	19.1	18.4
معدل التضخم	111.5	114.4	118.3	124	131.1	136.2
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**

السعر الاسمي DA/L	25	25	25	25	25	25
السعر الحقيقي DA/L	18.4	17.6	16.1	15.6	15.1	14.5
معدل التضخم	136.2	142.4	155.1	160.1	164.8	172.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء بالنسبة للتضخم والديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته بالنسبة للسعر الاسمي.

سنة الأساس التي اعتمدنا عليها هي 2001، لذا نلاحظ أن في السنتين 1995 و2000 السعر الحقيقي أكبر من السعر الاسمي بينما خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2015 فإن السعر الحقيقي أقل من السعر الاسمي. كما نلاحظ أنه كان هناك زيادة في السعر الجاري لحليب الأكياس خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000 حيث انتقل من 10.5 إلى 20 دج واستمر في الارتفاع في سنة 2001 ليصل إلى 25 دج ثم استقر عند هذه القيمة إلى يومنا هذا وذلك راجع إلى أن حليب الأكياس (LPS) مدعما من طرف الدولة لكونه مادة ضرورية وأساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري.

أما بالنسبة للسعر الحقيقي للتر الواحد من حليب الأكياس، فنلاحظ أنه ارتفع خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2001، ومع بداية 2002 عرف انخفاضا مستمرا إلى غاية نهاية فترة الدراسة حيث انتقل من 24.6 في 2002 إلى 14.5 دج سنة 2015. رغم الانخفاض المستمر للسعر الحقيقي للتر الواحد من حليب الأكياس من 2002 إلى 2015، إلا أن حجم استهلاك الفرد لهذه المادة لم يرتفع بشكل كبير حيث أن هذا الارتفاع كان مرتبطا بزيادة عدد السكان لا بحجم استهلاك الفرد، مما يدل على أن مادة الحليب غير مرنة بدلالة سعرها. من جهة أخرى، فإن استهلاك مشتقات الحليب خلال تلك الفترة شهد ارتفاعا ملحوظا رغم أن أسعارها ارتفعت باستمرار لأنها حرة تستجيب لقوى العرض والطلب وكذلك تكلفة الإنتاج.

زيادة الدخل الحقيقي للفرد الجزائري بفضل انخفاض السعر الحقيقي للحليب، تم تحويله إلى استهلاك مواد أخرى ضمن المجموعة "الحليب ومشتقاته" مثل: الجبن والياغورت وهذا ما يتوافق من الناحية النظرية مع ما استخلصته نظرية أنجل "عند ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد (القدرة الشرائية)، فان الزيادة لا تستعمل لاستهلاك كميات إضافية من المواد الأساسية وإنما تستغل لاستهلاك الكماليات التي لم يكن يستهلكها من قبل أو كان يستهلكها بكميات قليلة".

3.3. تقييم أداء الشعبة خلال الفترة (2000-2015) واقتراح الحلول لتصحيح الاختلالات:

نحاول في هذا العنصر تقييم أثر السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب بعد مرور عدة سنوات من تنفيذها وذلك بناءا على النتائج التي حققتها هذه الشعبة. عملية التقييم تشمل تطور إنتاج الحليب الطازج وتطور وظيفة تجميعه وتطور الواردات من مسحوق الحليب.

1.3.تطور إنتاج الحليب الطازج خلال الفترة (2000-2015)

خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1989، الإنتاج المحلي من الحليب الطازج كان يغطي 30 % من احتياجات المستهلكين مقابل 70% مع بداية السبعينات، كما أن معدل اندماج الحليب المحلي في صناعة الألبان المقدر بأكثر من 72% في سنة 1970 لم يتعدى 4% في سنة 1990 (BESSAOUD.O, 1994, p. 3).

وحسب شرفاوي(CHERFAOUI.A, 2009, p. 110) ، فإنه في سنة 1992 القدرات الإنتاجية لـ 17 وحدة تابعة للمجمع GIPLAIT كانت تقدر بـ 1547 مليون لتر تمكنت من إنتاج 1179 مليون لتر حيث أنه تم مضاعفة حجم الإنتاج 30 مرة مقارنة بما كان عليه غداة إنشاء المجمع والفضل في ذلك يعود لسياسة التصنيع المدعمة حيث بلغت الاستثمارات المنجزة خلال الفترة 1970-1992 حوالي 2.6 مليار دينار جزائري.

وحسب بيانات الجدول أدناه، فإن تطور الإنتاج المحلي من الحليب الطازج خلال فترة الدراسة لم يحقق الاكتفاء الذاتي ويرجع ذلك عموما إلى أن السياسة الجديدة لتطوير شعبة الحليب لم تحض بالتنظيم الجيد خلال الخطط التنموية المختلفة، كما أن الإجراءات التي تم تطبيقها لزيادة إنتاج الحليب لم يكن لها تأثير كبير على الرغم من كل الجهود المبذولة.

الجدول 05: "تطور إنتاج الحليب الطازج في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

(الوحدة: مليار لتر/السنة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
كمية الإنتاج	1.55	1.64	1.54	1.61	1.92	2.09	2.24	2.18
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
كمية الإنتاج	2.2	2.4	2.63	2.92	3.1	3.4	3.6	3.8

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ النمو المتواصل لإنتاج الحليب الطازج على المستوى الوطني خلال فترة الدراسة حيث انتقل من 1.5 مليار لتر في سنة 2000 إلى

3.8 مليار لتر في 2015 بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي 8% وهو معدل أعلى بكثير من نمو السكان الذي يقدر بحوالي 2%، إلا أن هذه الكميات تبقى منخفضة مقارنة بالاحتياجات الوطنية (والتي تقدر بأكثر من 5 مليار لتر في السنة) وما تقدمه السلطات المعنية من مساهمات لتنمية هذه الشعبة.

إن مضاعفة إنتاج الحليب الطازج يستوجب حسب المختصين تبني النظام المكثف لتربية الأبقار الحلوب(système d'élevage laitier intensif) ، إلا أنّ معوقات عديدة تمنع من ذلك و تتمثل فيمايلي(MELLAL.R, 2001, p. 234) : ضعف مردود إنتاج الأعلاف وغلاء أسعارها وطابعها العشوائي والموسمي بسبب ضعف الأمطار وتذبذبها وطول مدة الجفاف، إلى جانب ميول الفلاحين لزراعة أنواع ذات القيمة المضافة المرتفعة (الخضروات والفواكه) على حساب زراعة الأعلاف، بالإضافة إلى أن أنواع الأعلاف المزروعة تتميز بقيمة غذائية ضعيفة والاعتماد الكبير على القطاع التقليدي في إنتاج الحليب وعدم توفر الرعاية الصحية الكافية أو غيابها ونقص الإطارات والبرامج الإرشادية الخاصة بالتربية الحيوانية.

إنّ التغلب على هذه الصعوبات الطبيعية والمناخية والتقنية و الإدارية يقتضي توسيع المساحات المسقية المخصصة لإنتاج الأعلاف(Périmètres irrigués) وتحسين جودتها الغذائية واستعمال المكننة وتقنيات السقي المقتصدة للماء وضرورة إلمام مربي الأبقار بالأساليب الحديثة للتربية الحيوانية من خلال الدورات التكوينية والمرافقة التقنية من طرف الجهات المتخصصة (ITEV , CNIAD , ITGC). كما ينبغي أيضا إعادة النظر في عملية تسقيف سعر حليب الأكياس بالطريقة التي تمكن من الحفاظ على القدرة الشرائية لذوي المداخيل المحدودة دون الشرائح الأخرى وتحفيز الاستثمار في تربية الأبقار الحلوب لأن نظام التسقيف جعل الكثير من الفلاحين يتوجهون نحو تسمين الأبقار من أجل لحومها (Élevage bovin pour l'engraissement) لتحقيق الأرباح بفضل أسعار اللحوم المحررة والمرتفعة.

2.3.تطور وظيفة تجميع الحليب الطازج خلال الفترة (2000- 2015)

تقدر كمية الحليب الطازج المجمعة سنة 1999 أقل من 93 مليون لتر، ما يعادل 7.7% من الإنتاج الوطني. خلال النصف الأول من عشرية التسعينات تضاعفت هذه الكمية أكثر من ثلاث مرات حيث انتقلت من 37.1 إلى 137.6 مليون لتر وهذا راجع احتمالا إلى ارتفاع سعر الحليب المبستر من 7 إلى 22 دج للتر. بينما استمر تراجع هذه الكمية في النصف الثاني من عشرية التسعينيات(BENCHARIF.A, 2001, p. 29) .

الجدول 06: "تطور كميات الحليب المجمعة خلال الفترة (2000-2015)"

السنوات	كمية الحليب المجمعة (مليون لتر)	نسبة الحليب المجمعة مقارنة بالإنتاج الكلي %
2000	100	6.31
2004	91.8	5.63
2006	220	12.57
2009	290	18.12
2010	395	20.10
2011	572	19.58
2012	700	22.66
2014	950	27.14
2015	972	25.57

المصدر: الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه مع بداية سنة 2004 نسبة التجميع على المستوى الوطني في ارتفاع مستمر إلى غاية 2015 حيث شهدت هذه النسبة خلال الفترة (2009 -2015) وتيرة أفضل ويعود ذلك إلى زيادة قيمة الإعانات المقدمة لمنتجي ومجمّعي الحليب في سنة 2009. بالرغم من أن كميات الحليب المجمعة سجلت تحسنا ملحوظا حيث انتقلت من 290 مليون لتر سنة 2009 إلى 700 مليون لتر في سنة 2012 لتصل إلى 972 مليون لتر سنة 2015 إلا أن هذه الكميات لازالت تمثل نسب ضعيفة من إجمالي الإنتاج المحلي.

4.3. تطور الواردات من مسحوق الحليب خلال الفترة (2000- 2015)

تغطي الواردات من مسحوق الحليب نسبة معتبرة من احتياجات الملبنات الوطنية لإنتاج حليب الأكياس LPS والأنواع الأخرى من الحليب و مشتقاته، حيث أن الجزائر تحتل المراتب الأولى عالميا من حيث استيراد مسحوق الحليب ولازالت تعاني من التبعية للأسواق الخارجية.

الجدول 07: "تطور الواردات من مسحوق الحليب خلال الفترة (2000-2015)"

(الوحدة: طن 10^3)

السنوات	الكمية
2000	188.08
2001	219.00
2002	234.00
2003	211.07
2004	250.27
2005	250.26
2006	250.08
2007	252.81
2008	259.50
2009	293.01
2010	293.01
2011	293.01
2012	299.62
2013	200.37
2014	372.05
2015	385.06

المصدر: من 2000 إلى 2013 اعتمادا على أعداد متفرقة من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ومن 2014 إلى 2015 المركز الوطني للإعلام والإحصاء (CNIS).

إن كميات مسحوق الحليب المستوردة الموضحة في الجدول أعلاه تمثل تلك الكميات المستوردة من طرف الديوان الوطني المهني للحليب بالإضافة إلى الكميات المستوردة من طرف

أصحاب الملبنات الخاصة. نلاحظ أنه منذ سنة 2000 كميات الواردات من مسحوق الحليب كانت في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2012 ثم انخفضت هذه الكمية من 299.6 إلى 200.3 ألف طن في سنة 2013 لتعود مجددا إلى الارتفاع في السنتين الأخيرتين حيث بلغت 372.05 ألف طن و385 ألف طن على التوالي في 2014 و2015.

إذن بالرغم من مختلف التحفيزات والإعانات الممنوحة للفاعلين في الشعبة من مربين ومجمّعين ومحولين، إلا أنّ الواردات من مسحوق الحليب لا تزال في مستويات مرتفعة مع العلم أن الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ونسبة تجميعه عرفا خلال فترة الدراسة تحسنا ملحوظا. إن إنتاج حليب الأكياس ومشتقاته مرتبط بنسبة كبيرة بالواردات من مسحوق الحليب، هذا الوضع يعكس بوضوح عدم استقلالية قطاع الحليب ومشتقاته من حيث التموين بالمواد الأولية في الأسواق الدولية، ذلك ما يجعلها تواجه صعوبات ناجمة عن تقلبات الأسعار ومختلف المخاطر الأخرى المترتبة عن تبعيتها المفرطة للأسواق الدولية.

4. خاتمة:

اتضح عقب هذه الدراسة أن إنتاج حليب الأكياس ومشتقات الحليب مرتبط بنسبة كبيرة بالواردات من مسحوق الحليب، هذه الوضعية تبين تبعية شعبة الحليب ومشتقاته للأسواق الخارجية من حيث التموين بمسحوق الحليب، ذلك ما يجعلها تواجه صعوبات ناجمة عن تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ومختلف المخاطر الأخرى المترتبة عن هذه التبعية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

إن المجهودات التي بذلتها الدولة في إطار السياسة الوطنية لتطوير شعبة الحليب والأموال الطائلة التي خصصتها لتحسين أداء الشعبة والقضاء على التبعية الخارجية كللت بنتائج محدودة، لذا نعتقد أنه من الضروري إعادة النظر في السياسة المنتهجة خاصة فيما يخص تسقيف سعر حليب الأكياس وآليات دعم إنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله نظرا لعدم فعاليتها وعدم قدرتها على تحسين أداء شعبة الحليب والقضاء على التبعية الخارجية رغم ضخامة المخصصات المالية المسخرة في شكل تحفيزات وإعانات. إعادة النظر في عملية تسقيف سعر حليب الأكياس تكون وفق الطريقة التي تسمح بالحفاظ على القدرة الشرائية لذوي المداخيل المحدودة دون إتاحة الفرصة للشرائح الأخرى من المجتمع للتطفل على حليب الأكياس المدعم لفائدة الطبقة المحرومة. إن نظام التسقيف أدى بالكثير من الفلاحين للتوجه نحو

نشاط تسمين الأبقار بهدف تحقيق الأرباح بحكم أن أسعار اللحوم محررة ومرتفعة عكس سعر الحليب المبستر المسقف الذي لا يسمح بتحقيق إلا هامش ربح صغير جدا.

إنّ تطبيق سياسة تسقيف سعر حليب الأكياس يستوجب على السلطات تدعيم الواردات من مسحوق الحليب لفائدة الملبنات حتى تلتزم بالسعر المسقف إلا أن هذه الأخيرة تتلاعب باستعمال مسحوق الحليب المستورد والمدعم بحيث تقوم باستعمال جزء منها لصناعة منتجات أخرى غير حليب الأكياس مثل الحليب المعولب والجبن والياغورت ذوي القيمة المضافة المرتفعة بفضل أسعارها الحرة، هذا التلاعب سببه نقص المتابعة والمراقبة من طرف الجهات المخولة، وقد أثر ذلك بطريقة سلبية جدا على الشعبة من خلال ندرة حليب الأكياس في المحلات رغم تأكيد السلطات في الكثير من المناسبات من أن الملبنات تزود بكميات كافية من مسحوق الحليب المستورد والمدعم. فسياسة تسقيف سعر حليب الأكياس يعتبر بمثابة العامل المثبط لاستثمار الملبنات في تربية الأبقار الحلوب وتجيعه آو تشجيع الفلاحين على ذلك بحكم أن الدولة توفر لهم مسحوق الحليب المستورد بأسعار مدعمة. وهنا تكمن معالم صحة الفرضية الثانية.

أما بالنسبة للفرضية الثالثة فإن دلائل وحجج صحتها تضمنتها نتائج البحث والإقتراحات.

1.4. نتائج البحث:

توصلنا في نهاية هذا البحث إلى النتائج التالية:

- حقق الإنتاج المحلي من الحليب الطازج ونسبة تجميعه خلال فترة الدراسة تطورا ملحوظا بفضل التحفيزات والإعانات المختلفة التي سخرتها الدولة لفائدة الفاعلين في الشعبة، إلا أن الواردات من مسحوق الحليب لا تزال في مستويات مرتفعة؛
- إن استمرار التبعية الخارجية يعرض شعبة الحليب ومشتقاته لمخاطر تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ويهدد الأمن الغذائي للدولة الجزائرية؛
- عدم فعالية آليات الدعم التي انتهجتها الجهات الوصية من أجل مضاعفة إنتاج الحليب الطازج وتجميعه وتحويله بالرغم من الأموال الطائلة التي خصصتها الدولة لتحسين أداء الشعبة والقضاء على التبعية الخارجية.

2.4. الاقتراحات:

بعد تسليط الضوء على أهم نتائج السياسة الوطنية الجديدة لتطوير شعبة الحليب وإبراز أهم اختلالاتها، يمكن اقتراح مجموعة من الحلول التي بإمكانها المساهمة في تحسين أداء الشعبة وتقليص تبعيتها للأسواق الخارجية والمتمثلة في العناصر الآتية:

- ضرورة إعادة تنظيم الشعبة بتوسيع صلاحيات مديريات الفلاحة والغرف الفلاحية ومراكز البحث والتطوير في الميدان الفلاحي من أجل التطبيق الصحيح للقرارات في الميدان والتنسيق المطلوب بين مختلف الفاعلين والمتابعة الحثيثة للبرامج المقررة، بالإضافة إلى اعتماد سياسة التقييم الدوري للنتائج قصد إجراء التعديلات الملائمة في الوقت المناسب وبأقل الأضرار؛
- تكثيف الإجراءات الرقابية من الجهات الوصية بهدف التوجيه الفعال للغلافات المالية المخصصة للدعم؛
- إن زيادة إنتاج الحليب الطازج يقتضي الاهتمام بجميع حلقات الشعبة والبداية تكون بمرحلة إنتاج الأعلاف من خلال تبني نظام الزراعة المكثفة بمضاعفة الاستثمار في مجال المياه والذي يسمح بتوسيع المساحات المسقية المخصصة لإنتاج الأعلاف وتحسين جودتها الغذائية؛
- حتمية استعمال المكننة وتقنيات السقي المقتصدة للماء؛
- ضرورة إلمام مربي الأبقار الحلوب بالأساليب الحديثة للتربية الحيوانية بواسطة تكثيف الدورات التكوينية والمرافقة التقنية من طرف الجهات المتخصصة.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع باللغة العربية

- يونس صاحب، (2015)، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر دراسة حالة مواد غذائية أساسية 2000-2014 ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر.

- سفيان عمراني. (2014)، استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات و التحديات الاقتصادية الدولية. مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،الجزائر.

2.5. المراجع باللغة الأجنبية

- BENCHARIF.A. (2001). Stratégies des acteurs de la filière lait en Algérie : état des lieux et problématiques, Options Méditerranéennes. *B* (32).
- BESSAOUD.O. (1994). *L'agriculture en Algérie : de l'autogestion à l'ajustement (1963-1992), Options Méditerranéennes.* Montpellier: CIHEAM.
- CHERFAOUI.A .(2009) .La portée du concept de groupe stratégique : application au secteur laitier privé en Algéri . Montpellier ،France: Université en Economie et Gestion de Montpellier1.
- MAKHLOUF, M. (2015). Performance de la filière laitière locale par le renforcement de la coordination contractuelle entre les acteurs, cas de la wilaya de Tizi-ouzou. Tizi Ouzou, Algérie: Université Mouloud Mammeri.
- MELLAL.R. (2001). La filière lait en Algérie : entre l'objectif de la sécurité alimentaire et la réalité de la dépendance, options Méditerranéennes. *B* (14).
- RAT-ASPERT.O. (2014). *Dérégulation de la filière lait et évolution du dispositif de gestion pour le partage de la valeur.* France: INRA – AGROSUP.